العملات الرقمية "البيتكوين نموذجا " خصائصها ومخاطر التعامل بها

أ . صالح المختار مبارك عمر ـ كلية الاقتصاد العجيلات – جامعة الزاوية
Saleh3841@gmail.com

ملخص البحث :

يتناول البحث موضوعا كثر الحديث حوله في الآونة الأخيرة وهو العملات الرقمية وتحديدا عملة " البيتكوين " ، حيث يعد هذا الموضوع من المستجدات في مجال المال والاقتصاد وقد أخذ حيزا كبيرا من الاهتمام على مستوى الأفراد والدول .

فجاء هذا البحث ، لكي يعالج هذا الموضوع من ناحية علمية منهجية ، وذلك لما يراه الباحث من حداثة الموضوع وأهميته في الوقت الراهن والحاجة إلى معرفة حقيقته وما قد يترتب عليه من مخاطر للأفراد والشركات والدول .

وقد اجتهد الباحث في تجلية حقيقة العملات الرقمية " البيتكوين نموذجا" وبيان خصائصها واستعراض نشأتها وتقرير مدى انطباق ضوابط النقود التقليدية عليها .

وقد خلص الباحث إلى أن هذه العملات الرقمية أصبحت واقعا في حياة الناس ، و أحدثت قفزة كبيرة في الاقتصاد العالمي لجأ إليها الكثير من الأفراد ،هروبا من المركزية والسلطوية التي تخضع لها النقود التقليدية .

المقدمة :

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد .

في خضم هذا التقدم التكنولوجي الهائل والتطور الرقمي المستمر الذي بات يشمل جميع مجالات الحياة وأصبح معظم سكان الأرض يمارسون تقنياتها في أعمالهم اليومية ، ظهرت مسالة العملات الرقمية المشفرة ، لكي تحدث ضجة في أوساط المهتمين وربما ثورة في النظام النقدي العالمي ، وهو ما يستدعي معرفة حقيقتها ومدى المخاطر المترتبة على التعامل بها

ولابد من الإشارة إلى أن العملات الرقمية وبالتحديد عملة " البيتكوين" أصبحت اليوم واقعا في حياة الناس ، وبات كثيرون يتعاملون بها في سائر تعاملاتهم حول العالم في البيع والشراء وحجز الفنادق ودفع رسوم الخدمات وغيرها ، وصار لها قبول عند شرائح كثيرة من الناس ،في حين يرفض آخرون من أفراد ومؤسسات ودول التعامل بها ،لاعتبارات متعددة سأتي ذكرها في ثنايا هذا البحث

وعملة البيتكوين شأنها شأن كل جديد سنجد المؤيد لها والمعارض والمتفائل بمستقبلها والمتشائم ،وقد لا نجد اتفاقا بين أهل الاختصاص على رأي موحد حول هذة العملة وهذا أمر طبيعي، بسبب اختلاف الاجتهادات والتقديرات والتنبؤات حول مستقبل هذه العملة يأتي هذا البحث على قلة من الدراسات والأبحاث ، وشح من المعلومات حول هذا الموضوع كونه مازال جديدا على الساحة الاقتصادية ؛ ليعطي نبذة ولو بسيطة عن حقيقة العملات الرقمية عامة والبيتكوين خاصة .

أهمية البحث : أهمية هذه الدراسة تتلخص في عدم وضوح ماهية هذه العملات الرقمية لدى كثير من الاقتصاديين والقانونيين ، ناهيك عن عامة الناس ؛ مما يترتب عليه مخاطر كبيرة في التعامل بهذه العملات ، فيأتي هذا البحث ؛ لكي يقدم توضيحا عن كيفية التعامل بهذه العملات وتجنب مخاطرها .

هدف البحث : يهدف البحث إلى التعرف على ماهية العملات الإلكترونية وبالتحديد البيتكوين وطبيعتها ، وكيفية إصدارها ، وطريقة التعامل بها ، والمخاطر المترتبة على التعامل بها ، ومعرفة موقف بعض الدول منها ، ومحاولة تجلية الآثار المترتبة على انتشار مثل هذه العملات ، ومن ثم إصدار الأحكام المناسبة لها سواء كانت اقتصادية أو قانونية .

مشكلة البحث : يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية :

- ما حقيقة العملات الرقمية وتحديدا عملة البيتكوين ؟ ومتى ظهرت للتداول ؟ وما طبيعتها وخصائصها ؟
- ما هي المخاطر المترتبة على التعامل بها؟
- ما موقف بعض الدول من التعامل بالبيتكوين ؟

منهج البحث : اتبعت في هذه الدراسة بشكل أساس المنهج الوصفي التحليلي ، حيث قمت بتوضيح مفهوم العملات الرقمية وحقيقتها ، مع التركيز على عملة البيتكوين .

خطة البحث : قسم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة كالتالي :

- المبحث الأول : مفهوم العملات الرقمية ودوافع انتشارها .
- المبحث الثاني : حقيقة البيتكوين ونشأتها وخصائصها .
- المبحث الثالث : مخاطر العملات الرقمية ومواقف بعض الدول منها .
- الخاتمة : وتشمل نتائج البحث وأهم التوصيات المقترحة.

المبحث الأول ـ مفهوم العملات الرقمية :

توصف العملات الرقمية بأنها عملات وهمية افتراضية تتكون من أكواد رقمية قابلة للتخزين على الأقراص الصلبة أو شبكة الإنترنت ، وتخضع قيمتها للعرض والطلب ، كما يصعب تتبع عمليات البيع والشراء التي تتم بها أو حتى معرفة مالكي هذه العملات (1). وتعرف – أيضا -بالنقود الرقمية أو العملات الإلكترونية أو العملات المشفرة أو العملات الافتراضية .

كما تم تعريف العملة الافتراضية في 2012م من قبل البنك المركزي الأوروبي بأنها :" نوع من الأموال الرقمية غير المنظمة والتي تصدر من جهة غير رسمية وعادة مايسيطر عليها المطورون يتم استخدامها وقبولها بين أعضاء مجتمع افتراضي معين " ، وقد عرفتها وزارة الخزانة الأمريكية في 2013 م بإيجاز أكثر على أنها : " وسيط للتبادل يعمل كعملة في بعض البيانات ولكنها لا تملك جميع خصائص العملة الحقيقية ".

وتختلف العملات الإلكترونية عن وسائل الدفع مثل "باي بال " وبطاقات الائتمان في عدم وجود وسيط لتحويل المعاملات ، مثل المؤسسات المصرفية وعدم وجود سلطة عليا تختص بمراقبة المعاملات المالية ممثلة في البنوك المركزية ، إذ تعتمد على شبكات التفاعل الند للند ، مما يودي لعدم وجود طرف ثالث لمراقبة المعاملات المالية .

1- دوافع انتشار العملات الرقمية:

تتمثل أهم أسباب استخدام العملات الرقمية في عدم وجود أي وسطاء أو طرف ثالث للتحقق من مصداقية الصفقات ، مما يجعل المعاملات سريعة ، كما توفر العملات الرقمية مثل بيتكوين بديلا أرخص وأسرع بكثير من المعاملات النقدية خاصة بالنسبة إلى الشركات أو المستهلكين الذين يقومون بنقل الأموال عبر الحدود أو لمتاجر التجزئة التي تقوم بقبول المدفوعات من الزبائن عبر الإنترنت ، علاوة على ذلك يمكن القيام بالمعاملات بسهولة من قبل أي شخص لديه هاتف جوال أو متصل بشبكة الإنترنت ، بالإضافة إلى ذلك فإن رسوم المعاملات ضئيلة بالمقارنة مع رسوم معاملات بطاقات الائتمان ، ويرى العديد من الخبراء أن استخدام العملات الرقمية للمعاملات يقلل من المخاطر المرتبطة بطرق الدفع عبر الإنترنت التقليدية التي من المحتمل أن تستعمل من قبل " الهاكرز" ؛ لكشف البيانات الشخصية أو تفاصيل الحسابات المصرفية . (2)

2ـ الفرق بين العملات الرقمية والنقود الإلكترونية :

قبل ظهور ثورة العملات الرقمية كان هناك نوع من النقود يعرف بالنقود الإلكترونية ويمكن تعريفها بأنها " مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم للقيام

بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما "(3) فهي تشبه العملات الإلكترونية من حيث إنه يتم تخزينها على الحواسيب والوسائط الإلكترونية وأيضا من ناحية انه يتم تداولها عن طريق الشبكة الإلكترونية ولكن الفرق بينهما أن النقود الإلكترونية في أصلها هي نقود حقيقية مثل : الدولار أو اليورو أو الدينار تم تحويلها إلى وحدات إلكترونية مدفوعة مقدما ومخزنة على الأجهزة الإلكترونية وغير مرتبطة بحسابات بنكية أما العملات الرقمية فلا تمثل أية عملة من العملات الحقيقية القانونية وإنما هي عملة مستقلة في ذاتها وغير مغطاة بأية عملة أخرى ولا مرتبطة بأية جهة سيادية أو مركزية

لذا فإن حكم النقود الإلكترونية هو نفس حكم النقود القانونية المتداولة بين أيدي الناس ؛ لأنها مجرد تحويل شكل النقود المعهود إلى وحدات إلكترونية باستخدام الوسائل التقنية الحديثة .

المبحث الثاني - حقيقة البيتكوين ونشأتها وخصائصها :

" البيتكوين " كلمة إنجليزية (BITCOIN) وهى اسم لعملة رقمية إلكترونية مشفرة غير ملموسة ولا مطبوعة ولا مسكوكة ، بل لا وجود فيزيائيا لها فإذا قلنا إن الذهب والفضة معدنان ثمينان ، والأوراق النقدية عبارة عن أوراق ، فعملة "البيتكوين" هى مجرد أرقام إلكترونية .

وهذه العملة لايمكن الحصول عليها من البنوك أو المصارف كسائر النقود والعملات ، وإنما تتم عملياتها إلكترونيا فقط عن طريق شبكة الإنترنيت ويمكن تملكها من خلال إنشاء محفظة إلكترونية على جهاز الحاسوب الخاص ، ويتم فتح هذه المحفظة من خلال اسم المستخدم ورقمه السري الخاص به .

وتقوم عمليات التبادل بعملة البيتكوين على مبدأ الند للند (PEER TO PEER) وهو مصطلح تقني يعني التعامل المباشر بين مستخدم وآخر من غير وجود وسيط بينهما ، وتدار سائر العمليات المتعلقة بهذه العملات بشكل كامل عن طريق مستخدميها دون أية سلطة رقابية أومركزية (4)

1- نشأة عملة البيتكوين :

عملة البيتكوين هي أول تطبيق عملي لفكرة العملات المشفرة التي تم الحديث عنها لأول مرة في عام 1998 م وتعود بداية عملة البيتكوين تحديدا إلى عام 2008م عندما طرح فكرتها رجل يدعى " ساتوشي ناكاموتو" في ورقة بحثية إلا أن الغموض حول حقيقة وجود هذا الرجل جعل بعض الباحثين يدعي أن الاسم غير حقيقي وأنه مستعار(5) .

ثم بدأ التداول بهذه العملة عن طريق الشبكة العنكبوتية عام 2009م وكان بداية سعر التداول بقيمة 0.0001 دولار وارتفع السعر في منتصف عام 2011م إلى 35 دولارا ووصل في بداية عام 2017 م إلى 1000 دولار ووصل في ديسمر 2017 م إلى 19000 دولار لكن سعرها انخفض إلى ما يزيد عن 3000 دولار بحلول أوائل 2019 م تزامنا مع مواصلة الصين حملتها ضد عمليات العملة المشفرة ثم انتعش ليصل إلى 8000 دولار في مايو 2019 م ثم تصاعد البيتكوين بشكل سريع وجنوني إلى ما يزيد 50000 دولار في شهر مارس 2021م (6).

ويبدو أن الذين قاموا بابتكار فكرة هذه العملات أرادوا إعادة تشكيل النظام النقدي في العالم وتكوين مفهوم جديد للمال وطرق تداوله خصوصا أن طرح فكرة البيتكوين جاء مباشرة بعد الأزمة العالمية التي عصفت باقتصاد العالم عام 2008 م (7).

2- أنواع العملات الرقمية :

بسبب الفضاء الإلكتروني المفتوح فإنه يمكن لأي شخص عنده من الإمكانات والخبرة في علوم الحاسوب والبرمجيات إصدار عملة رقمية يتم تداولها عبر الإنترنت ، كما هو الحال مع عملة البيتكوين ، لذا فإن عدد العملات الرقمية وصل إلى اكثر من 1380 عملة ولكنها متفاوتة فيما يتعلق بحجمها وشهرتها وانتشارها وقيمتها السوقية وفيما يلي نبذة لبعض أشهر هذه العملات الرقمية (8) :

ـ **لايتكوين** : وهى ثاني أكبر عملة من حيث الحجم والقيمة السوقية وتم إصدارها عام 2011م من قبل خريج معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا "تشارلي لي " والذي كان يعمل سابقا مهندسا لدى شركة جوجل

قدمت عملة لايتكوين نفسها باعتبارها العملة الفضية مقارنة بعملة البيتكوين الذهبية ، ويقول المختصون بأن التعاملات بهذه العملة أسرع من عملة البيتكوين ، لكن من حيث الشهرة والقيمة السوقية تبقى عملة البيتكوين في الصدارة(9) .

ـ **الريبل** : انشئت عام 2013م وتعد العملة الرقمية الريبل من أهم العملات الرقمية الحالية على مستوى العالم ، حيث تحتل المرتبة الثالثة عالميا من حيث السيولة ، حيث تتدفق الأموال بحرية كاملة ، وقد تم إنشاء شبكة لعملة "الريبل " لتسمح بتنقل أي شكل من أشكال العملات بسلاسة ويسر وسهولة سواء الدولار أو الدينار او الين أو " البتكوين " وبشهادة كثير من الاقتصاديين فإن الوقت هو العامل الوحيد في ارتفاع سعرها في المستقبل القريب ، ومن المحتمل أن تحل محل البنوك في المستقبل من حيث سعة التحويلات المالية وسهولتها .

ـ **الإثريوم :** هي عملة افتراضية لا مركزية تسمح بإنشاء العقود الذكية بطريقة تحاكي إبرام العقود التقليدية لكنها تتطلب شروطا ومتطلبات لتنفيذها دون الحاجة إلى سلطة أو جهة معينة تتحكم في عملياتها .

اقترحها المبرمج الروسي " فيتاليك بوتيرين " عام 2013 م وفي عام 2014 م عملت شركة سويسرية على مشروع عملة " الإثريوم " إلى أن تم إطلاقها بشكل رسمي عام 2015 م (10).

ـ **بيركوين :** تم طرح هذه العملة عام 2012 م وتسوق عملة " البير كوين " نفسها بميزة استهلاكها لطاقة أقل وكونها مستدامة بيئيا أكثر من العملات الأخرى الموجودة في السوق ، وكذلك تم تصميم العملة بحيث يكون معدل تضخمها واحدا في المائة .

هذه نماذج لبعض العملات الرقمية الشهيرة المتداولة على الشبكة العنكبوتية (الإنترنيت) ولكن تبقى عملة " البيتكوين " هي الأشهر والأهم في نظر الاقتصاديين وتحتل المرتبة الأولى عالميا لما تمثله من حجم كبير في قيمتها السوقية .

3- كيفية إصدار عملة " البيتكوين " والحصول عليها :

يفهم مما سبق أنه لاتوجد سلطة مركزية تقوم بإصدار عملة "البيتكوين" بحيث يمكن الحصول عليها من خلالها وإنما يمكن الحصول على هذه العملة من خلال طريقتين :

الطريقة الأولى : من خلال شرائها من المواقع الإلكترونية أو منصات البيع الإلكترونية المتخصصة في بيع العملات على شبكة الإنترنيت وهى طريقة سهلة ومتاحة لأي أحد فمجرد أن تقوم بإنشاء حساب إلكتروني ومحفظة إلكترونية على جهاز الكمبيوتر الخاص بك أو حتى على هاتفك من خلال التطبيقات المتوافرة ، ثم تقوم بشراء ما تريد من هذه العملات .

أما الطريقة الثانية : فهى ما تعرف ب (التعدين) أو التنقيب (11) وهى طريقة صعبة ومعقدة للغاية ولا يمكن لأي أحد القيام بها وسميت بالتعدين أو التنقيب تشبيها بعملية استخراج الذهب من باطن الأرض .

وتعتمد فكرة (التعدين) أساسا على برنامج يتم تثبيته على حاسوب المستخدمين الذي يوفر حماية بالغة جدا بفعل التبادلات التي يمكن وصفها بالسرية في بعض الدول ؛ لأن قيمة العملة تنتقل من حاسوب إلى آخر بشكل مباشر بلا وسيط أو رسوم تحويل فبمجرد أن يقوم المستخدم بتحميل وتفعيل برنامج أو تطبيق " البيتكوين " يبدأ البرنامج بإنتاج عملات غير قابلة للتكرار من خلال مبرمجات متخصصة يطلق عليها عمليات التعدين

أو التنقيب (Mining) ويتم تشغيلها على خوادم خاصة صممت لإصدار كمية محددة بصورة سنوية ويتم تخفيض هذه الكمية إلى النصف كل أربع سنوات .

وبشكل مبسط فإن البرنامج ينقب افتراضيا ووفق برمجة معينة عن العملات ولكن جودة وقوة عملية التنقيب هذه تكون حسب قوة معالج جهاز الحاسوب ، فكلما كان معالج الجهاز أقوى كانت عملية التنقيب أفضل ، وبالتالي ينتج عنها توليد للعملة بشكل أكبر ولكن عملية التعدين أو التنقيب ليست بتلك السهولة حيث يتطلب الأمر من المستخدم حل الكثير من الألغاز والمعادلات لكشف سلسلة طويلة من الأرقام والحروف لإصدار " البيتكوين " وتحويله إلى محفظة إلكترونية ، وكلما ازدادت عمليات التعدين أصبحت الألغاز أصعب ويتطلب حلها برامج حاسوبية متخصصة ؛ ولذلك يحرص المستخدمون للنظام على التزود بأجهزة قوية وبرامج متخصصة متقدمة لإصدارها (12).

4 ـ خصائص العملات الرقمية :

عند التأمل في حقيقة هذه العملات الرقمية وكيفية عملها والتعامل معها تظهر عدة خصائص لها ويمكن إجمالها فيما يأتي :

ـ هذه العملات غير ملموسة وليس لها وجود مادي وإنما هي عملات رقمية وهمية افتراضية لا وجود حقيقي في أيدي الناس ومشفرة ، أي لايعرف أصحابها ولا يمكن تتبع عمليات البيع والشراء التي تتم بها حول العالم .

ـ التذبذب الكبير في أسعار هذه العملات فقد ترتفع بشكل جنوني في فترة وجيزة وقد تنخفض كذلك بحيث يكون المالكون لها على مخاطرة كبيرة فقد يتحقق لهم ربح كبير أو خسارة كبيرة غير متوقعة في عشية وضحاها ومن غير مقدمات ومن غير وجود أسباب منطقية أو تحليل اقتصادي وقد وصف موقع " البيتكوين" بأن سعره "متطاير " وأن هذه العملة عبارة عن أصول عالية المخاطر (13) .

ـ إمكانية إصدارها من أي شخص في العالم يتقن استخدام علم الحاسوب والبرمجيات والخوارزميات الرياضية .

ـ عدم وجود سلطة رقابية أو قانونية عليها ، فهذه العملات موجودة على الشبكة العنكبوتية وتنتقل من بلد إلى آخر بكل حرية ودون أية حواجز أو حدود ولعل "البيتكوين " أبرز نموذج لنشاط اقتصادي حر حيث دأبت الأدبيات الاقتصادية الرأسمالية على ترسيخ مفهوم الحرية الاقتصادية في الإنتاج والتملك والتبادل وتقليل القيود والحواجز في انتقال رؤوس الأموال من مكان إلى آخر وها هي عملة " البيتكوين " جاءت كتطبيق عملي وواقعي لهذه الأفكار حيث لا رقابة محلية ولا دولية عليها ولا قيود ولا ضوابط

لها ولا قوانين ولا تشريعات ، بل هي عبارة عن نقود تسبح في الفضاء الإلكتروني بكامل حريتها (14).

ـ عدم وجود أي غطاء لهذه العملات سواء من الذهب والفضة أو من العملات الدولية الأخرى كالدولار واليورو أو غيرهما .

ـ عدم وجود وسطاء بين البائعين والمشترين لهذه العملة ، بل لا حاجة إلى وسطاء ،لأن عملية التبادل تتم بسهولة وسرعة فائقة عن طريق الإنترنيت من خلال مبدأ الند بالند (PEER TO PEER) ومن غير تكلفة أو رسوم مادية كالموجودة في تحويلات الأموال المعهودة .

ـ إن التعامل بهذه العملات إنما يكون على شبكة الإنترنيت فقط فلا يمكن الذهاب إلى البنوك أو أية مؤسسة مالية أخرى لإجراء معاملات يكون فيها "البيتكوين " طرفا فيها على سبيل المثال (15).

المبحث الثالث ـ المخاطر المرتبطة بأستخدام العملات الرقمية والاعتراف الدولي بها :

من خلال رصد تعاملات عملة "البيتكوين" وباقي العملات الرقمية على مدى السنوات القليلة الماضية منذ ظهورها عام 2009 م إلى عام 2020 م وجدت بعض المخاطر لهذه العملات على مستوى الأفراد والدول منها ما يلي :

ـ من المخاطر المتوقعة لهذه العملات ما يتعلق بالغش والتزييف والتزوير وهذه المخاطر وإن كانت موجودة في بقية أشكال النقود الإ أنها في العملات الإلكترونية أعلى وأكبر، فعمليات القرصنة الإلكترونية على شبكة الإنترنيت كثيرة ويقوم بها عصابات محترفة .

ـ قبول هذه العملة ومثيلاتها من العملات المشفرة سيفتح الباب على مصراعيه لعمليات غسيل الأموال والتجارة المحرمة والمحظورة كالمخدرات والأسلحة غير المرخصة وغيرها ، حيث لا يمكن معرفة أصحاب هذه العملات وبالتالي سهولة الحصول على مثل هذه السلع والخدمات المحظورة بهذه العملات وهو ما يحول دون الملاحقة القانونية للمتعاملين بهذه العملات بيعا وشراء (16)

ـ هذه العملة تعد عملة احتكارية بسبب أنها تتركز في أيدي مجموعة قليلة من الأشخاص ممن يملكون أجهزة حواسيب ذكية وقوية ويجيدون استخدام تقنية تكنولوجيا المعلومات وهذا الاحتكار من شأنه أن يضر بالاقتصاد العالمي ؛ نظرا لقدرة المحتكرين على التحكم فيه وفق مصالحهم (17).

ـ رواج مثل هذه العملات سيهدد الاستقرار النقدي للدول التي ينتشر استخدامها فيها وذلك بسبب أن التحكم في كميات عرض النقود لم يعد تحت سيطرة السلطات النقدية

لهذه الدول ، فأية حالات تضخم أو انكماش ستكون خارج سيطرة الدول والبنوك المركزية (18).

ـ الغموض الذي يدور حول هذه العملة بدءا من مخترعها مرورا بالغموض الذي يصاحب طريقة إصدارها وهو ما يعرف بعملية (التعدين) أو (التنقيب) مما يطرح أسئلة كثيرة حول الجهة التي تقف خلف هذه العملة " البيتكوين " بالتحديد إذ يجعل جزءا من ثروات العالم بيد جهة أو أشخاص مجهولين .

ـ عدم وجود جهة موثوق بها ضامنة لهذه العملة يمكن مطالبتها واللجوء إليها في حالة حصول أي اختراق أو نهب مما يجعل تداول هذه العملة والقبول بها مخاطرة كبيرة ، إذ يمكن أن تختفي هذه العملة كما يذكر بعض المراقبين في ليلة وضحاها من غير أن يتحمل المسؤولية القانونية تجاهها .

هذه مجموعة من المخاطر التي تحدثها هذه العملة والتي تلقي بآثار سلبية بالغة على مستوى الأفراد والدول والتي ينبغي مراعاتها عند التفكير في التعامل بهذه العملات .

2 ـ الاعتراف الدولي بالعملات الرقمية :

اتجهت العديد من الدول لمناقشة تقنين وضبط العملات الإلكترونية ومحاولة دمجها في نظامها المصرفي بهدف السيطرة على التدفقات النقدية الافتراضية وتجنب تاثيراتها السلبية على النظام المصرفي ويركز مؤيدو تصحيح الوضع القانوني للعملات الإلكترونية على ضرورة ضبط التقلبات السريعة لقيمتها ومنع استخدامها في تمويل الأنشطة غير القانونية ومراقبة التعاملات المالية التي تتم من خلالها .

ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال تصنف دائرة الإيرادات الداخلية العملات الإلكترونية باعتبارها ممتلكات تخضع لضرائب الملكية وينبغي تسجيلها من جانب الأفراد ، كما أن المكاسب والخسائر الناتجة عن تداول العملات الإلكترونية تخضع لقوانين الضرائب في الولايات المتحدة بالإضافة إلى ذلك يسمح النظام المصرفي الأمريكي للشركات والأفراد باستخدام بعض العملات المشفرة كوسيلة من وسائل الدفع .(19).

وفي السياق ذاته أنشأ الاتحاد الأوربي منتدى لمناقشة تنظيم العملات الرقمية كما أصدرت محكمة العدل الأوربية حكما بإعفاء التعاملات بالعملات الإلكترونية من الضرائب على القيمة المضافة .

وتبنت بعض الدول الأوربية سياسات متفاوتة في التعامل مع التعاملات الإلكترونية ففي بريطانيا على سبيل المثال يتم التعامل مع البيتكوين باعتبارها عملة أجنبية تفرض

عليها ضرائب مماثلة للضرائب على رؤوس الأموال ، أما في بلجيكا فلا يوجد تشريع أو قواعد قانونية تنظم التعامل بالعملات الإلكترونية.

وفي المقابل اتخذت بعض الدول إجراءات أكثر حدة فيما يتعلق بالعملات الإلكترونية من خلال فرض مستويات مختلفة من الحظر على تداولها حيث حظرت روسيا تداول أو استخدام البيتكوين تماما بسبب استخدامها في أنشطة غير مشروعة مثل غسيل الأموال والجريمة المنظمة.

وعلى الرغم من أن الصين تعد أكبر سوق للعملات الإلكترونية في العالم فإن الحكومة الصينية قامت بحظر التعامل بالبيتكوبن في المؤسسات المصرفية والبنوك كما قامت ايسلندا والإكوادور بوضع حظر على تداول البيتكوين لأسباب متعددة من بينها مخالفة البيتكوين لقوانين تداول العملات الأجنبية في هذه الدول وسعي دول أخرى لإصدار عملات إلكترونية وطنية تسعى لحمايتها من منافسة البيتكوين.

وفيما يأتي مواقف أبرز الدول والاتحادات من التعامل بالبيتكوين (20) **:**

- **الاتحاد الأوربي :**

لم يصدر الاتحاد الأوربي أي تشريع محدد يتعلق بوضع البيتكوين كعملة ولكنة ذكر أن ضريبة القيمة المضافة - ضريبة السلع والخدمات -لا تنطبق على التحويل بين العملة التقليدية والبيتكوين .ويصنف البنك المركزي الأوروبي البيتكوين كعملة افتراضية لا مركزية قابلة للتحويل وفي يوليو 2014 م نصحت السلطة المصرفية الأوربية بعدم التعامل بشكل افتراضي بعملات مثل بيتكوين حتى يتم وضع نظام تنظيمي لها .

- **الولايات المتحدة :**

صنفت وزارة الخزانة الأمريكية البيتكوين كعملة افتراضية لا مركزية قابلة للتحويل في عام 2013 م لجنة تداول العقود الآجلة للسلع صنفت بيتكوين كسلعة في سبتمبر 2015 م بالنسبة لدائرة الإيرادات الداخلية يتم فرض ضريبة على بيتكوين كملكية .

وفي سبتمبر 2016 م قضى قاض اتحادي بأن " البيتكوين هي أموال ضمن المعنى العادي لهذا المصطلح ".

- **السعودية :**

لم يتم حظر البيتكوين من قبل أي طرف حكومي في المملكة العربية السعودية ، وقد حذرت مؤسسة النقد العربي السعودي فقط من استخدامها ؛ لأنها عالية المخاطر وغير معترف بها في السعودية ولن يستفيد تجارها من أي حماية أو حقوق .

- **الأردن:**

أصدرت الحكومة الأردنية تحذيرا من استخدام البيتكوين وأنظمة أخرى مماثلة .

يحظر البنك المركزي الأردني على البنوك والشركات المالية وشركات خدمة الدفع من التعامل بالبيتكوين أو العملات الرقمية الأخرى في حين أنه حذر الجمهور من مخاطر البيتكوين، وأنها ليست عملة قانونية ، ولا يزال البيتكون يقبل من قبل الشركات الصغيرة والتجار .

- **اليابان:**

تعترف اليابان بعملة البيتكوين والعملات الرقمية باعتبارها وسيلة للدفع ليست عملة قانونية وفي مارس 2014 م أجابت الحكومة اليابانية ردا على سلسلة من الأسئلة التي طرحت في البرلمان الوطني بقرار حكومي بشأن المعاملة القانونية للبيتكوين في شكل إجابات على الأسئلة لا يرى القرار البيتكوين كعملة ولا سند بموجب القانون المصرفي الحالي والأدوات المالية وقانون الصرف الذي يمنع البنوك وشركات الأوراق المالية من التعامل بالبيتكوين ويقر القرار- أيضا - بأنه لا توجد قوانين تمنع الأفراد أو الكيانات القانونية دون قيد أو شرط من الحصول على البيتكوين مقابل سلع أو خدمات .

وفقا لنيكي أسيان ريفيو قي فبراير 2016 م "اقترح المنظمون الماليون اليابانيون التعامل مع العملات الإلكترونية كوسيلة للدفع تعادل العملات التقليدية "

مدينة هيروساكي تقبل رسميا التبرعات بالبيتكوين بهدف جذب السياح الدوليين وتمويل المشاريع المحلية .في عام 2017 م اعترفت حكومة البلاد رسميا بالبيتكون كوسيلة للدفع .

- **ماليزيا**

في 4 نوفمبر 2013 م التقى بنك نيغارا ماليزيا مع أنصار البيتكوين المحليين لمعرفة المزيد عن هذه العملة ولكن لم يعلق على الأمر في ذلك الوقت أصدر البنك المركزي الماليزي بيانا في 6 يناير 2014م بأن البيتكوين غير معترف بها كعملة قانونية في ماليزيا ولم يقم البنك المركزي بتنظيم عمليات البيتكوين في الوقت الحالي ويجب على المستخدمين إدراك المخاطر المرتبطة باستخدام البيتكوين .

- **سنغافورة**:

في ديسمبر 2013 م أفادت التقارير بأن سلطة النقد في سنغافورة ذكرت أنه سواء كانت الشركات تقبل البيتكوين مقابل سلعها وخدماتها أم لا فهو قرار تجاري لا تتدخل فيه سلطة النقد في سنغافورة .

وفي سبتمبر 2013 م حذرت سلطة النقد في سنغافوره المستخدمين من المخاطر المرتبطة باستخدام البيتكوين مشيرة إلى أنه "إذا توقفت البيتكوين عن العمل قد لايكون هناك طرف محدد مسؤول عن رد أموالهم أو بالنسبة لهم طلب المساعدة وفي ديسمبر 2013 م ذكرت سلطة النقد في سنغافورة "أنة سواء كانت الشركات تقبل البيتكوين مقابل سلعها وخدماتها أم لا فهو قرار تجاري لاتتدخل فيه سلطة النقد في سنغافورة وفي يناير 2014 م أصدرت هيئة الإيرادات الداخلية في سنغافورة سلسلة من المبادئ التوجيهية الضريبية التي يمكن بموجبها معاملة معاملات البيتكوين على أنها عملية مقايضة إذا تم استخدامها كطريقة دفع للسلع والخدمات الحقيقية وسيتم فرض الضرائب على الشركات التي تتعامل بعملات البيتكون على أساس مبيعاتهم من البيتكوين .

- **ألمانيا** :

في 19 أغسطس 2013 م أعلنت وزارة المالية الألمانية أن البيتكوين هو الآن أساسا " وحدة حساب " ويمكن استخدامها لغرض الضرائب والتجارة في البلاد وهذا يعني أن المشتريات التي تمت معها يجب أن تدفع ضريبة القيمة المضافة كما هو الحال مع معاملات اليورو وأضافت الوزارة أنها لا تصنف كعملة أجنبية أو أموال إلكترونية ولكنها " أموال خاصة " يمكن استخدامها في "دوائر المقاصة المتعددة الأطراف " .

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن ألمانيا هي الدولة الوحيدة التي اعترفت رسميا بأن البيتكوين نوع من النقود الإلكترونية وهو ما يسمح للحكومة الألمانية بفرض الضريبة على الأرباح التي تحققها الشركات التي تتعامل بالبيتكوين في حين تبقى المعاملات الفردية معفية من الضرائب .

الخاتمة والنتائج والتوصيات :

في النهاية نرى ان العملات الرقمية تعتبر أصولا توجه إليها أعداد متزايدة من الناس للاستثمار والمضاربة في قيمتها ، كما أنها وسيلة حديثة ومبتكرة للتداول والتبادل التجاري تم اللجوء إليها فرارا من المركزية والسلطوية التي تخضع لها النقود التقليدية . لا يوجد لدينا أي إحصائيات عن الحصة التي استحوذت عليها العملات الرقمية في أسواق الاستثمار أو المضاربة والتداول، لكن لا ينكر أي متخصص أو مهتم بالشأن القانوني أو الاقتصادي القفزة التكنولوجية التي أحدثتها وما زالت تحدثها العملات الرقمية في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية . ومن خلال ما أوردناه آنفا فإنه يمكننا التوصل إلى النتائج التالية :

أولا ـ النتائج :

ـ " البيتكوين " هي نوع حديث من العملات ، فهي عبارة عن عملات رقمية إلكترونية مشفرة غير ملموسة ولا مادية ويتم تداولها إلكترونيا فقط عن طريق شبكة الإنترنت ويمكن تملكها من خلال إنشاء محفظة إلكترونية على جهاز الحاسوب الخاص وتدار سائر العمليات المتعلقة بهذه العملات بشكل كامل عن طريق مستخدميها بدون أية سلطة رقابية أو مركزية .

ـ بالرغم من أن للعملات الرقمية عدة فوائد على المستوى الاقتصادي وعلى مستوى الأفراد في ضوء السمات المميزة التي تتمتع ، بها ولكن هناك العديد من المخاطر والتحديات التي تواجهها وعلى وجه التحديد ، مخاطر الاحتيال ، وغسل الأموال ، وتمويل الإرهاب ، والتي تعتبر في مجملها تهديدا مباشرا لأمن واستقرار النظام المالي ، الأمر الذي يدعو إلى قيام السلطات التشريعية بضرورة تنظيمها .

ـ إن إطلاق مصطلح عملة على العملات الإلكترونية غير دقيق ،كونها لا تتمتع بالصفات والوظائف الرئيسية للنقود القانونية وإن كانت هذة العملات المشفرة تستخدم في عملية التبادل والدفع . بالتالي يمكن الاستنتاج بالقول إن العملات الافتراضية هي ليست عملة قانونية ، ومن الصعب إطلاق وصف العملات الرقمية المشفرة على أنها عملات بالمفهوم المطلق .

ـ خلال الفترة الزمنية القريبة القادمة لا نعتقد أن العملات الرقمية ستزيح النقود التقليدية عن عرشها لكن لا ننكر أنها أخذت ومستمرة في الاستحواذ على حصة أكبر من التجارة الدولية وسوق المال .

ـ لقد خرج قطار العملات المشفرة من المحطة ، لن يتوقف ،لن يتهاون في التعامل مع أية معوقات تحول بينه وبين الانطلاق بعتبارها المفتاح السحري الذي لا يستغني عنه أي متداول أو تاجر ساع إلى المال والربح السريع .

ثانيا ـ التوصيات :

ـ يدعو الباحث طلبة الدراسات العليا ببحث هذا الموضوع من جوانبة المختلفة ومحاولة معرفة الآثار المترتبة على انتشار هذه العملات ومن ثم إصدار الأحكام المناسبة لها .

ـ بدء حالة من النقاش المجتمعي حول إعداد مشروع نظام لتنظم المسائل والمشكلات والتحديات التي تواجه العملات الرقمية وما يعامل معاملتها .

ـ إطلاق حملة توعية بجرائم غسل الأموال وعلاقة بعض التعاملات في العملات الرقمية بها وإلقاء الضوء على مدى خطورتها على مرتكبيها والمجتمع والدولة والاقتصاد العالمي .

ـ إنشاء لجنة من جميع الجهات ذات العلاقة لها طابع إداري- تنفيذي – قانوني – رقابي تكون على دراية واسعة بمسائل التكنولوجيا والاتصالات والاقتصاد والقانون والمصارف لتكون مسؤولة عن وضع إطار قانوني تنظيمي رقابي لها .

ـ يدعو الباحث أصحاب الاختصاص بالمال والاقتصاد إلى محاولة طرح بدائل أخرى مقبولة لهذه العملات الرقمية بحيث تكون أكثر توافقا مع ضوابط النقود خصوصا وأن العالم يتجه بشكل سريع إلى المعاملات والخدمات الإلكترونية ، فلا يكفي إصدار الأحكام ومن ثم الجلوس في مؤخر الركب ، فالعالم يتطور ويتسابق ولابد لنا أن نواكب العصر .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الهوامش

1 --مثنى وعد الله يونس النعيمي ، البيتكوين نظام الدفع الألكتروني (الند للند) وحكمه في الشريعة الأسلامية ،(الموصل : 2018م) ،ص5 .
2-مثنى وعد الله يونس النعيمي ، مصدر سابق ،ص6 .
3- محمد الشافعي ، الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية ، (دبي : بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون ، 2003) ، ص134 .
4- للمزيد انظر https://bitcoin.org/ar/faq//what-is-bitcoin
5-باسم احمد عامر ، العملات الرقمية " البيتكوين نموذجا " ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الاسلام (الشارقة : بحث مقدم لمجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الاسلامية ، كلية الاداب ، جامعة الشارقة ، يونيو 2019)، ص8 .
6- أحمد بوخريص ، العملة الإفتراضية... خصائصها ومخاطر التعامل بها ، مقالة منشورة في موقع المركز الديمقراطي العربي ، 20 ديسمبر 2018م .
7- للمزيد أنظر/https://coinmarketcap.com/all/views/all
8- للمزيد انظرhttps.aasat.com
9- للمزيد انظر https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id
10- https://www.or-ricn
11- انظر : د . عبد الباري مشعل ، البيتكوين Bitcoin رؤية اقتصادية وشرعية ، مقالة منشورة في موقع رقابة للاستشارات المالية الإسلامية .
12 –انظر : د. عبد الله الباحوث ، النقود الإفتراضية مفهومها أنواعها وأثارها الاقتصادية (القاهرة : بحث مقدم للمجلة العملية للاقتصاد والتجارة ،كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ينار2017) ، ص23.
13- للمزيد انظر https://bitcoin.org/ar/you-need-to-know
14- باسم احمد عامر،مرجع سابق،ص11.
15- ياسر بن عبد الرحمن العيفان ، العملات الرقمية أنواعها وآثارها وظواهرها ورؤية حول التعامل معها وتجارب الدول الأخرى ، بحث منشور في موقع النيابة العامة ، المملكة العربية السعودية .
16 - انظر : د. أشرف دوابة ، البيتكوين ، رؤية أسلامية ، (الكويت : دراسة في مجلة المجتمع بتاريخ 7 نوفمبر 2017م).
17- انظر : أحمد عصام الدين ، السودان :مجلة مصرفي ، بنك السودان المركزي ، 2014م)، العدد 73 .
18- انظر : عبد الفتاح صلاح (البيتكوين) عملة الكترونية مشفرة قد تسبب ازمة اقتصادية عالمية جديدة ، على الرابط .http://alpharete.argaam.com/article/detail
19- باسم احمد عامر ، مرجع سابق ، ص17 .
20- مقالات متفرقة من شبكة المعلومات الدولية.